### المؤشرات الرئيسية اجتمعت على الإغلاق في المنطقة الحمراء

# «بيان»: خسائر سوق الكويت نتيجة الضغوط البيعية وعمليات التصريف

■ المؤشر السنوي سجل انخفاضاً بنسبة 1.21 في المئة خلال الأسبوع الماضي

افاد تقرير بيان بان مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية اجتمعت على الإغلاق في المنطقة الحمراء للأسبوع الثاني على التوالي، حيث أنهت تعاملات الأسبوع الماضي مسجلة خسائر متباينة، وذلك في ظل استمرار حركة التصحيح التي استهلها السوق منذ بداية الشهر الجاري، والتي أدت إلى تراجع مؤشراته الثلاثة بشكل لافت منذ ذلك الوقت.

وبين أن خسائر السوق نتيجة جاءت الضغوط البيعية وعمليات التصريف التي تعرضت لها العديد من الأسهم في مختلف القطاعات، ولاسيما الأسهم القيادية والقيلة، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على أداء المؤشرين الوزني وكويت 15 بشكل خاص.

وأصدر «المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية» تقريرا خلال الأسبوع الماضي أشار فيه إلى وجود عددا من المعضلات التي من الممكن أن تقوض معدلات نمو الاقتصاد الكويتي خلال العام الجاري 2013، من أهمها تراجع الإنفاق الاستثماري والاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية، مع انحسار دور الإيرادات غير النفطية، علاوة على انخفاض حجم ومعدل الائتمان الممنوح من قبل البنوك الكويتية، مبينا انه يجب على الحكومة الكويتية حل تلك المشكلات بشكل سريع حتى لا تلقي بظلالها على مستقبل الأجيال القادمة.

ومن المأمول بعد تكرار التقارير والدراسات التي انتقدت الاختلالات الهيكلية التي تشوب الاقتصاد المحلي، أن تتصدر قضية إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني أولويات الحكومة، وأن تعمل بشكل جدي على معالجتها من خلال رؤية واضحة المعالم تساهم في حل المشكلة من جذورها، حيث باتت كل الحلول الحالية بمثابة مسكنات لا تعالج أصل الخلل. إن حل تلك المشكلة يكمن في تهيئة البيئة التشريعية والتشغيلية للقطاع الخاص، فضلاً عن توفير فرص استثمارية جاذبة لمنع هجرة رؤوس الأموال المحلية، واجتذاب رؤوس أموال أجنبية وما يصاحبها من خبرات تقنية عالية، علاوة على إعداد خطة تدريب وتاهيل مناسبة للكوادر الوطنية، إذ تعتبر التنمية البشرية من أهم العوامل التي تساهم في نهوض الأمم وتقدمها، ولاسيما على الصعيد الاقتصادي.

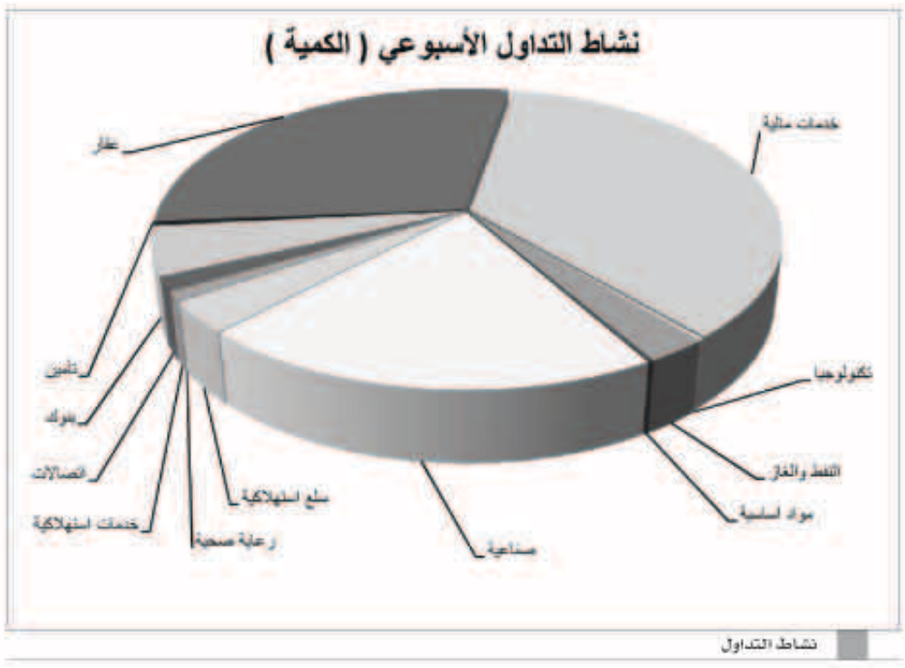

نشاط التداول

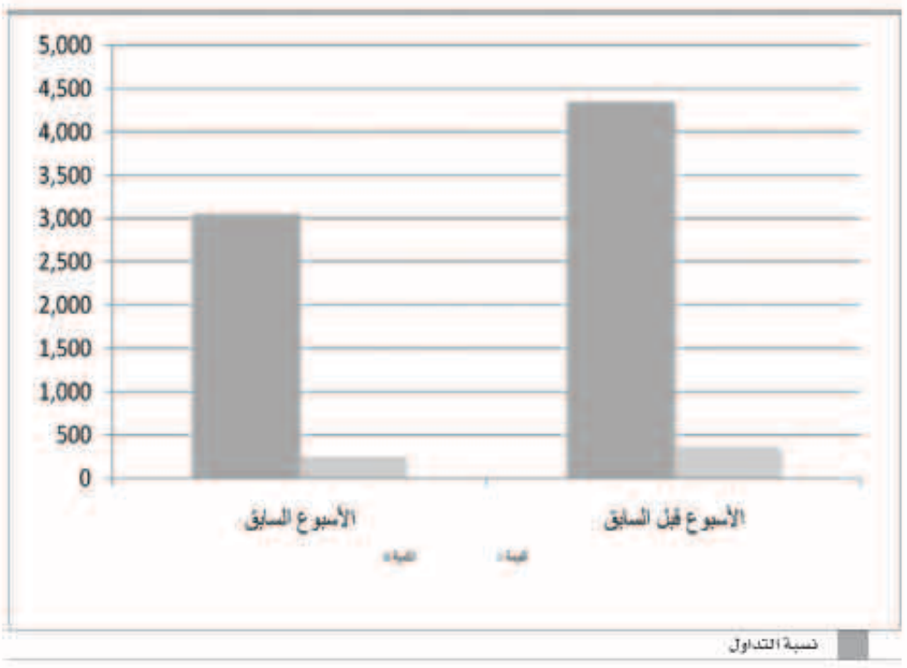

نسبة التداول

وقعت الهيئة العامة للصناعة خلال الأسبوع الماضي عقد تطوير البنية التحتية لمنطقة الشدادية الصناعية مع إحدى الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك بحضور وزير التجارة والصناعة، والذي صرح بأن عجلة استصلاح المدن الصناعية قد بدأت، مؤكدا على جدية الهيئة في توزيع القسائم الصناعية على الصناعيين الجادين، وعدم السماح لاستغلالها في المتاجرة، لافتا إلى تكثيف معايير الجدية في هذا الخصوص من خلال تقييم الجدوى الاقتصادية، واستبعاد الاستثناءات. هذا وقد صرح مدير الهيئة العامة للصناعة أن العقد يعد من أكبر المشاريع الصناعية التنموية في البلاد، سواء من ناحية التكلفة التي تبلغ 84.8 مليون دينار، أو من حيث عدد القسائم التي سيتم توفيرها، مبينا أن إجمالي المساحات المخصصة للقسائم الصناعية تبلغ 2.3 مليون متر مربع، بعدد قسائم يزيد عن ألف قسيمة، تتراوح مساحتها بين ألف و10 آلاف متر مربع.

ولا شك في أن ندرة الأراضي الصناعية في الكويت تعتبر من أهم المعوقات التي أدت إلى تأخر البلاد في المجال الصناعي، فتوقيع هيئة الصناعة عقد تطوير البنية التحتية لمنطقة الشدادية الصناعية، على الرغم من تأخره، يعتبر أمرا إيجابيا لا شك أنه سيصب في مصلحة الاقتصاد الكويتي الذي يعتبر متأخراً في المجال الصناعي. ولكن حل مشكلة ندرة الأراضي الصناعية ليس كافياً لدفع القطاع الصناعي في الكويت إلى الأمام، وجذب المستثمرين للقيام بالأنشطة الصناعية فيها، إذ هناك بعض المعوقات الأخرى التي يجب التخلص منها بشكل سريع، منها طول الفترة المستندية والبيروقراطية، إذ يعاني المستثمر في الكويت من صعوبة بالغة في الإجراءات التي يحتاجها للبدء في نشاطه الاستثماري، والتي يجب تسهيلها وتبسيطها من أجل جذب العديد من المستثمرين، وهو ما أكده بدوره تقرير «المنتدى الاقتصادي العالمي» الذي صدر خلال الأسبوع السابق، الذي أفاد أن الكويت احتلت المركز الثاني عربيا من حيث هجرة الأموال إلى الخارج خلال الفترة من 2008 و2011، حيث بلغ مجموع الاستثمارات الأجنبية التي غادرت الكويت خلال هذه الفترة 31.45 مليار دولار، لذلك فإنه يجب التخلص من الروتين والبيروقراطية المزمنة التي تميز أداء الجهات الحكومية المعنية من أجل اختصار الإجراءات التي يحتاجها المستثمر، لتشجيع المستثمرين على إنشاء مشروعات صناعية تحتاجها الكويت من شانها أن تسهم في دعم الاقتصاد المحلي وتنويعه.

■ السوق تمكن من الارتفاع بدعم من عودة عمليات الشراء

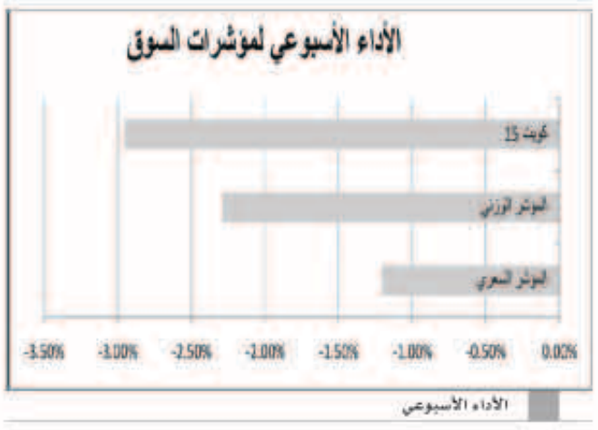

الأداء الأسبوعي

■ عشرة قطاعات سجلت تراجعاً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نموا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 33.65 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 9.68 في المئة. في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 5.58 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7.931.09 نقطة، مسجلا انخفاضا نسبته 1.21 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعا نسبته 2.29 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 458.09 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.065.43 نقطة، منخفضا بنسبة 2.95 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل انخفاض المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 43.17 في المئة ليصل إلى 52.73 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول تراجعا نسبته 43.85 في المئة، ليبلغ 611.55 مليون سهم.

■ نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 43.17 في المئة

### مؤشرات القطاعات

سجلت عشرة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما نما مؤشري القطاعين الباقيين. وجاء قطاع التكنولوجيا في مقدمة القطاعات التي سجلت انخفاضا، حيث أقفل مؤشره عند 1.128.13 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 4.71 في المئة. تبعه قطاع المواد الأساسية في المركز الثاني مع تراجع مؤشره بنسبة 3.31 في المئة بعد أن اغلق عند 1.167.99 نقطة. في حين شغل قطاع البنوك المرتبة الثالثة، حيث أغلق مؤشره متراجعا بنسبة 2.34 في المئة عند مستوى 1.101.18 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعا، فكان قطاع الصناعية والذي أغلق مؤشره عند 1.211.33 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 0.10 في المئة.

من جهة أخرى، أقفل مؤشر قطاع التأمين عند 1.181.50 نقطة مسجلاً نموا بلغت نسبته 2.53 في المئة، وجاء بعده قطاع السلع الاستهلاكية الذي زاد مؤشره بنسبة بلغت 0.35 في المئة مقفلا عند 1.200.59 نقطة.

وشغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 1.10 مليار سهم شكلت 35.93 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول 884.64 مليون سهم للقطاع اي ما نسبته 28.93 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 20.40 في المئة بعد أن وصل إلى 623.83 مليون سهم.

## قطاع الخدمات المالية.. في المرتبة الأولى

شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 28.82 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 75.98 مليون د.ك.، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 25.28 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 66.65 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع البنوك، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 47.68 مليون د.ك. شكلت 18.08 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

# المفوضية الأوروبية ترحب باتفاق إطلاق مفاوضات تجارية مع أمريكا

«كونا»: اعرب رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو امس عن سعادته باتفاق وزراء التجارة الاوروبيين أمس على اطلاق مفاوضات تجارية واستثمارية مع الولايات المتحدة.

وقال باروسو في رسالة مصورة «إن من شان هذه المفاوضات أن تغير قواعد اللعبة.. وعلى الرغم من اننا حاليا أكبر شركاء في التجارة والاستثمار فإن تعزيز هذه العلاقة سيجلب المزيد من فرص العمل ويرفع معدلات النمو في كلا الجانبين». ورجح أن تبلغ المكاسب الاقتصادية المحتملة للاتحاد الأوروبي جراء ذلك الاتفاق حال سريانه نحو 120 مليار دولار سنويا.

ولفت الى أن للاتفاق «مكاسب أخرى غير اقتصادية تتعلق بوضعنا في العالم حيث سيسمح الاتفاق ببناء مستقبل يقوم على قيمنا والتزاماتنا المشتركة».

من جهته رحب رئيس لجنة التجارة الدولية في البرلمان الاوروبي فيتال موريرا في بيان بالاتفاق على اطلاق مفاوضات التجارة مع الولايات المتحدة لكنه اكد ان البرلمان الاوروبي «لن يوافق على الاتفاق بصورة نهائية الا اذا كان يصب في صالح شركاتنا وعمالنا ومستهلكينا».

وقال انه «سيراقب عن كثب العملية برمتها والتي ينبغي أن تتمتع بالشفافية قدر الإمكان» موضحا ان التجارة والشراكة الاستثمارية بين الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة تتمتع بامكانات وفرص كبيرة للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

# «كرو هوروث» حازت على جائزة أفضل مكتب استشارات في 2013

منحت نشرة المحاسبة الدولية «IAB» جائزة أفضل مكتب استشارات لهذا العام إلى مكتب كرو هوروث العالمية، مُنحت هذه الجائزة للمكتب من خلال عضو المكتب كرو هوروث لاستشارات المخاطر العالمية «CHGRC» وهو أفضل مكتب استشاري لهذا العام. تأسس مكتب كروهوروث لاستشارات المخاطر العالمية عام 2011 ويقدم خدمات مهنية عالمية للعديد من الشركات مثل خدمات الحوكمة واستشارات المخاطر ومتطلبات الإمتثال.

شعار كروهوروث

«CHGRC» هو عضو في كرو هوروث العالمية والذي يصنف من ضمن أفضل 10 مكاتب محاسبة في العالم وله ما يزيد عن 150 شركة محاسبة مستقلة وخدمات استشارية مع 640 مكتباً في أكثر من 100 دولة في العالم.

# السعودية تعد تشريعات لزيادة توظيف مواطنيها في المصارف

عززت مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما»، من توجهاتها العملية نحو زيادة عدد فرص العمل المتاحة في البنوك والمصارف المحلية في البلاد، يأتي ذلك في الوقت الذي بدأت تشرع فيه «ساما» خلال الأيام الحالية في إعداد مسودة نظام مقترحة من المتوقع تعميمها على البنوك المحلية خلال الفترة المقبلة.

وتعتمد مسودة النظام الجديدة، بحسب صحيفة الشرق الأوسط، على خطابات عدة بعثت بها مؤسسة النقد العربي السعودي خلال الأسابيع القليلة الماضية إلى البنوك المحلية، حيث طالبت «ساما» البنوك بإيضاح فرص العمل التي من الممكن توطينها بنسبة 100 في المائة داخل القطاع المصرفي، وهي خطوة جديدة من المتوقع أن تقود إلى نتائج إيجابية على مستوى سوق العمل السعودية.

وتأتي تحركات «ساما» خلال الفترة الحالية في الوقت الذي بدأت تتحرك فيه وزارة العمل السعودية نحو تكثيف عدد الفرص المتاحة للعمل أمام السعوديين، وسط تحركات حكومية كبرى تقوم بها الوزارة بالتعاون مع الجوازات نحو إعادة تنظيم سوق العمل في البلاد، وتسريح العمالة المخالفة. وبحسب معلومات جديدة، فإن البنوك السعودية من المتوقع أن تقلص عدد فرص العمل أمام الموظفين الأجانب في تخصصات إدارية عدة، تأتي في مقدمتها الموارد البشرية، والسكرتارية، والبحوث، والتسويق، وهي الوظائف التي تشغلها بعض الأيدي الوافدة خلال الفترة الحالية.

### دعوات لصرف بطاقات وقود ذكية لترشيد الاستخدام

# الاقتصاد السعودي يخسر 514 مليار ريال نتيجة الدعم الحكومي للطاقة خلال 3 سنوات

كشف اقتصادي متخصص في مجال النفط والطاقة أن الاقتصاد السعودي يخسر نتيجة الدعم الحكومي للطاقة ما يقارب 514 مليار ريال في السنوات من 2009 حتى 2011 منها 370 مليار ريال لدعم الوقود و143 مليار ريال لدعم الكهرباء والأرقام في تصاعد.

وقال الدكتور فهد بن جمعة إنه لو تم حساب إجمالي الدعم الحكومي حسب النسبة 10.6 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في 2012 لوجدنا أن إجمالي الدعم قد ارتفع إلى 289 مليار ريال؛ وهذا التقييم مبني على الفرق بين السعر العالمي وسعر البيع المحلي.

وأوضح أن هناك عدة خيارات لوقف هذا الهدر واستثمار ما يتم توفيره من هذه المبالغ على مشاريع التنمية الكبيرة من أجل خدمة مستدامة للمواطنين دون رفع أسعار الوقود أو الكهرباء على المواطن في الوقت الحاضر ومنها توعية المستهلك بمدى أهمية ترشيد ورفع كفاءة الطاقة سواء في المصانع والمباني والمساكن ومدى انعكاسها السلبي على إيرادات الدولة وعلى توسعاتها الاستثمارية في البنية التحتية، بالإضافة إلى تطبيق معايير ومواصفات استخدام الأدوات الكهربائية ذات الكفاءة العالية على سبيل استخدام أنواع المصابيح «Led» ذات الكفاءة العالية لاستخدام الكهرباء والمكيفات ذات الكفاءة العالية وسوف تمنع مصلحة الجمارك استيراد المكيفات متدنية الكفاءة في 7 /9 /2013، تطبيقا للمواصفة القياسية السعودية التي سوف تؤثر مباشرة على رفع كفاءة المكيفات.

مؤشرات دعم الطاقة

وأشار إلى أن العزل الحراري للمنازل الذي تطبقه حاليا وزارة المياه والكهرباء بمدينة الرياض كمرحلة أولى يلي ذلك تغطية باقي المدن والمحافظات، سيكون له أيضا تأثير إيجابي على استهلاك الكهرباء.

أما بالنسبة للوقود فقال ابن جمعة إنه من الممكن وضع مواصفات عالية للسيارات المستوردة بأن تكون مطابقة لمواصفات بلد المصدر مع تفضيل المركبات ذات الحجم الصغير والخفيف وأن يحدد العمر الافتراضي للسيارات مع التشديد عند إجراء الفحص الدوري.

وحول الحلول لترشيد استهلاك الوقود في المملكة قال ابن جمعة إن رفع الأسعار لتكون قريبة من أسعار دول الخليج وصرف بطاقات وقود ذكية شهريا للمواطنين فقط بناء على السعر الحالي يعتبر خطوة نحو ترشيد استخدام الوقود، ولكن يجب تحديد عدد الكيلوات الممنوحة للفرد أو العائلة شهريا مع التشديد على هذه الخدمة لكي لا تتم المتاجرة بها.